

دور الإصلاحات الاقتصادية والمالية في تحقيق التنوع الاقتصادي - دراسة تحليلية لحالة الجزائر -

The role of economic and financial reforms in achieving economic diversification - An analytical study of the case of Algeria

نسيمة سابق، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، مخبر الدراسات الاقتصادية في الصناعة المحلية LEEIL، الجزائر،
nassima.sabeg@univ-batna.dz

Received: 10/12/2025

Accepted: 26/05/2026

Published: 10/06/2026

الملخص: يهدف هذا البحث إلى تحليل دور الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي باشرتها الجزائر منذ سنة 2018 في دعم مسار التنوع الاقتصادي، باعتبار هذا الأخير ركيزة أساسية لتحقيق الاستدامة والنمو المتوازن في الاقتصادات الريعية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض أهم المؤشرات الكمية المرتبطة بواقع التنوع الاقتصادي في الجزائر، وتحليل مضمون السياسات والإصلاحات المطبقة في مجالات المالية العامة، والنظام النقدي والمصرفي، والاستثمار، والجبائية. أظهرت النتائج أن هذه الإصلاحات ساهمت بشكل نسبي في تحسين بعض مؤشرات التنوع الاقتصادي، خصوصاً من حيث ارتفاع مساهمة الإيرادات غير النفطية وتطوير الإطار القانوني للاستثمار، غير أن الاقتصاد الجزائري ما يزال يعاني من تبعية مفرطة لعائدات المحروقات وضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي والصادرات. وتكمن القيمة العلمية لهذه الدراسة في كونها تقدم تقييماً حديثاً وشاملاً لتجربة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، وتبرز الحاجة إلى تبني استراتيجية بعيدة المدى قائمة على تنوع الهياكل الإنتاجية وتعزيز دور القطاع الخاص لتحقيق انتقال فعلي نحو اقتصاد متنوع ومستدام.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات الاقتصادية؛ الإصلاحات المالية؛ التنوع الاقتصادي، الجزائر

Abstract: This study aims to analyze the role of economic and financial reforms implemented in Algeria since 2018 in supporting the process of economic diversification, which is considered a fundamental pillar for achieving sustainable and balanced growth in rentier economies. The research adopts a descriptive and analytical approach by examining key quantitative indicators related to the state of economic diversification in Algeria and analyzing the content of reform policies in the fields of public finance, the monetary and banking system, investment, and taxation. The findings reveal that these reforms have relatively contributed to improving certain diversification indicators, particularly through increasing non-oil revenues and modernizing the legal framework for investment. However, the Algerian economy remains highly dependent on hydrocarbon revenues, with limited contribution from other productive sectors to GDP and exports. The scientific value of this paper lies in providing an up-to-date and comprehensive assessment of Algeria's reform experience, highlighting the need for a long-term strategy focused on diversifying production structures and strengthening the role of the private sector to achieve a genuine transition toward a diversified and sustainable economy.

Keywords: economic reforms; financial reforms; economic diversification;

JEL Codes: E61; O11; O23.

Citation: Sabeg Nassima, (2025). The role of economic and financial reforms in achieving economic diversification - An analytical study of the case of Algeria, *Journal of economics studies and researches in renewable energies*, 13(01), 86-101.

مقدمة:

يُعدّ تنوع مصادر الدخل هدفاً استراتيجياً تسعى إليه مختلف الدول، بغض النظر عن مستوى تقدمها، نظراً لكونه ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فالاعتماد على قطاعات متعددة يساهم في حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية، خاصة تلك الناتجة عن تقلبات أو ندرة بعض الموارد الحيوية.

وقد شهدت الاقتصادات العالمية والعربية تحولات وتطورات عديدة على المستويين الإقليمي والدولي، كان لها تأثير واضح على مسار التنمية الاقتصادية ومستوى التنوع الاقتصادي، وفي هذا السياق، شرعت الجزائر منذ سنة 2018 في تنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية، شملت عدة مجالات من بينها إصلاح المالية العامة، وتطوير القطاعين النقدي والمصرفي، بالإضافة إلى اعتماد سياسات احترازية كلية وإجراءات فعالة لإدارة الأزمات.

كما أولت الحكومة اهتماماً متزايداً بإصلاح منظومة الاستثمار، إلى جانب تنفيذ إصلاحات ضريبية وجبائية، والتركيز على تنوع الهياكل الاقتصادية، وتأتي هذه الجهود ضمن رؤية شاملة تهدف إلى تطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز تنوع مصادر الدخل، بما يساهم في رفع قدرة الاقتصاد الجزائري على مواجهة التحديات المستقبلية.

أ- الإشكالية:

- ما مدى مساهمة الإصلاحات الاقتصادية والمالية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر؟

ب- فرضية الدراسة:

- ساهمت الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي باشرتها الجزائر منذ سنة 2018 في تحقيق بعض التقدم في مسار التنوع الاقتصادي، لكنها لم تُحدث تحولاً جذرياً في بنية الاقتصاد الوطني.

ج- الفجوة البحثية:

رغم تعدد الدراسات التي تناولت موضوع التنوع الاقتصادي في الجزائر، إلا أن أغلبها ركّز على تحليل المؤشرات العامة للتنوع دون الربط المنهجي بينها وبين الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي شرعت فيها الدولة خلال السنوات الأخيرة، لا سيما منذ سنة 2018. كما أن العديد من الأبحاث السابقة اكتفت بوصف واقع الاقتصاد الريعي الجزائري دون التعمق في تحليل أثر الإصلاحات الهيكلية الحديثة، مثل القانون العضوي للمالية رقم 18-15، وقانون الاستثمار الجديد رقم 18-22، والإصلاحات النقدية والمصرفية الصادرة سنة 2023، على مسار التنوع الاقتصادي.

تتبع الفجوة البحثية من غياب دراسات تحليلية حديثة تربط بين مضمون الإصلاحات الاقتصادية والمالية وأثرها الكمي والهيكل على مؤشرات التنوع الاقتصادي، في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في سدّ هذا النقص من خلال تقديم قراءة تحليلية محدثة وشاملة لمسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وتقييم مدى فعاليتها في دعم التنوع الاقتصادي على المديين المتوسط والطويل، بما يساهم في إثراء الأدبيات العلمية حول اقتصاديات التحول والإصلاح في الدول الريفية.

د- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي باشرتها الجزائر منذ سنة 2018 في دعم جهود التنوع الاقتصادي، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين الإصلاحات والسياسات المنفذة ومستوى التنوع المحقق

في الاقتصاد الوطني، كما تسعى الدراسة إلى تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري، وتحديد مدى استمرارية اعتماده على قطاع المحروقات، رغم المبادرات المتخذة لتنويع مصادر الدخل، بالإضافة إلى ذلك، ترمي الدراسة إلى رصد وتحليل المؤشرات الكمية لقياس مدى تحقق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مع إبراز التحديات التي تعوق هذا المسار، واقتراح رؤى وتوصيات استراتيجية من شأنها المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية أكثر توازناً واستدامة.

هـ - أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من الواقع الاقتصادي الحرج الذي تعيشه الجزائر باعتبارها دولة ريعية تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل، في ظل تقلبات الأسواق العالمية وعدم استقرار أسعار النفط، كما تكتسب الدراسة أهميتها من توقيتها، حيث تواكب موجة الإصلاحات الاقتصادية والمالية الجارية منذ 2018، مما يسمح بتقييم أولي لفعاليتها. وتبرز الأهمية كذلك في تقديم إطار تحليلي يربط بين هذه الإصلاحات ومؤشرات التنويع الاقتصادي، بما يسهم في توجيه السياسات الاقتصادية المستقبلية نحو تحقيق تنمية أكثر توازناً واستدامة، وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على مورد واحد، وتعد الدراسة مرجعاً مهماً لصناع القرار والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح والتنويع في الدول الريعية.

و - منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بهدف تقديم تصور شامل حول واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية المرتبطة به، ورصد تطور مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، كما تم توظيف هذا المنهج لتحليل مضمون الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تم تنفيذها منذ سنة 2018، ومدى فعاليتها في دعم هذا التوجه، وسمح المنهج كذلك بربط الإصلاحات بالنتائج الاقتصادية المسجلة، من أجل الوقوف على أوجه القصور والنجاحات، واقتراح توصيات عملية قابلة للتطبيق لتطوير الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل.

أولاً - التنويع الاقتصادي:

1- تعريف التنويع الاقتصادي:

- يُقصد بالتنويع الاقتصادي السعي إلى توسيع قاعدة مصادر الدخل الرئيسية في الاقتصاد، بما يعزز من قدرته التنافسية عالمياً، ويتم ذلك من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية لعدد من القطاعات، حتى وإن كانت هذه القطاعات لا تتمتع بدرجة عالية من التنافسية، ويهدف هذا التوجه إلى زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، وتنويع الصادرات بعيداً عن الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات، بالإضافة إلى تفعيل النظام الضريبي كأداة لتوسيع إيرادات الميزانية العامة، وبهذا، تتاح مجموعة من البدائل الاقتصادية التي تقلل من الاعتماد على مورد واحد (بللعم، 2020، صفحة

(81)

- يمكن تعريف التنويع الاقتصادي أيضاً على أنه تقليص الاعتماد على مورد واحد فقط، والاتجاه نحو تعزيز وتنشيط القاعدة الصناعية والزراعية، وبناء قاعدة إنتاجية متكاملة، بما يسهم في تأسيس اقتصاد وطني متوازن يُعزز من تحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف القطاعات.

- كما يعرف على أنه تنويع الاستثمارات عبر قطاعات متعددة من الاقتصاد، بهدف تقليل المخاطر الناتجة عن التركيز المفرط على مورد أو قطاع واحد أو عدد محدود من القطاعات.

-ووفقاً لخبراء الأمم المتحدة، يُقصد بالتنويع الاقتصادي الحد من الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد، والعمل على تطوير صادرات جديدة ومصادر بديلة للإيرادات بعيداً عن المصادر التقليدية، كما يشمل ذلك تقليص الدور المهيمن للقطاع العام وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في مختلف المجالات الاقتصادية، بهدف تحقيق إيرادات مستدامة ومستقرة على المدى الطويل (بللعماء، 2020، صفحة 81)

بناءً على ما سبق، يُشير التنويع الاقتصادي إلى مجموعة الآليات التي تهدف إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، وتوسيع قاعدة الإيرادات في الموازنة العامة، بالإضافة إلى تنويع الأسواق الوطنية وتعزيز القدرة على الولوج إلى الأسواق الدولية من خلال تنويع الصادرات.

وعليه يُمكن اعتبار التنويع الاقتصادي عملية تهدف إلى تطوير أنشطة اقتصادية أكثر تقدماً، تتسم بالاستمرارية وتعتمد على محتوى تكنولوجي متطور، مع التركيز على إنتاج سلع ذات قيمة مضافة عالية، وباختصار، يُمثل ذلك توجهها استراتيجياً طويل الأمد نحو تحقيق تنمية مستدامة تقلل من الاعتماد على الاقتصاد النفطي (كورتل، 2019، صفحة ص06) ومن خلال التعاريف السابقة، يتضح أن سياسات التنويع الاقتصادي تهدف إلى الحد من الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد دون غيره، ولا سيما القطاعات الأولية مثل الزراعة، أو الاعتماد على مورد طبيعي واحد كالنّفط في تمويل الموازنة العامة، كما هو الحال في العديد من الدول النفطية (ضيف و عزوز، 2018، صفحة 23)

ويمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من التنويع الاقتصادي (براكنية و خليل، 2023، صفحة 23):

- **التنويع الأفقي: (Horizontal Diversification)** ويقصد به توزيع الاستثمارات ضمن نفس القطاع، من خلال تطوير وإنتاج منتجات جديدة تنتمي إلى الفئة نفسها، مما يوسع نطاق النشاط الاقتصادي داخل القطاع ذاته.

- **التنويع الرأسي: (Vertical Diversification)** ويتمثل في توزيع الاستثمارات عبر قطاعات اقتصادية مختلفة مثل الزراعة، الصناعة، والخدمات، ويهدف هذا النوع إلى تعظيم القيمة المضافة عبر تعزيز الروابط الأمامية والخلفية بين القطاعات، حيث تصبح مخرجات أحد القطاعات مدخلات لقطاعات أخرى.

ولتقييم مدى نجاح سياسة التنويع الاقتصادي في أي دولة، من الضروري الاعتماد على مجموعة من المؤشرات والمعايير الكمية التي تتيح قياس مستوى التنويع في القطاعات الاقتصادية، ومن أبرز هذه المؤشرات (صولي ، 2023، صفحة 11):

-زيادة مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

-تطور درجة تنوع الصادرات.

-التغير في توزيع إجمالي العمالة حسب القطاعات الاقتصادية.

-معدل ودرجة التغير الهيكلي في الاقتصاد.

2- أهمية التنوع الاقتصادي:

يُعد التنوع الاقتصادي عنصرًا أساسيًا في دفع عجلة التنمية المستدامة، لا سيما في الدول النامية التي تعتمد على مورد اقتصادي واحد، وتكمن أهميته في إنشاء قطاعات إنتاجية جديدة تسهم في تنويع مصادر الدخل، وتخفيف الاعتماد على القطاعات التقليدية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إذ تُعد عملية تنويع القاعدة الإنتاجية هدفًا استراتيجيًا تسعى إليه العديد من الدول، سواء لتحقيق مصادر إيرادات متعددة أو لزيادة حجم الإيرادات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

ويقدم الاقتصاد المتنوع العديد من المنافع الحيوية، أبرزها تقليل تعرض الاقتصاد للصدمات الخارجية، وزيادة المكاسب التجارية، وتحقيق أعلى معدلات الإنتاج، بالإضافة إلى تعزيز التكامل الإقليمي وخلق فرص عمل متنوعة تلبي احتياجات القوى العاملة الباحثة عنها. ويمكن تلخيص أهمية التنوع الاقتصادي في النقاط التالية (بركان و وآخرون، 2022، صفحة 03):

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدًا عن الاعتماد على النفط، مع تعزيز دور القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية.

- تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة على المستويين الإقليمي والاجتماعي.

- تعزيز استقرار الموازنة العامة من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية المتنوعة.

- دعم تنفيذ الخطط المستقبلية عبر توفير الخبرات المحلية والأجنبية، والمؤسسات الإدارية والبيئية والاجتماعية اللازمة، بالإضافة إلى التمويل المطلوب.

- تقوية الروابط بين قطاع الموارد والقطاعات الإنتاجية الأخرى.

- الحد من المخاطر الاقتصادية وزيادة القدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، بالإضافة إلى تقليل تأثير تقلبات أسعار السلع المصدرة، ورفع معدلات التبادل التجاري من خلال تنويع الصادرات (غدير أحمد و كيحلي، 2022، صفحة 10)

3- مؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر:

سيتناول هذا المبحث أبرز محددات التنوع الاقتصادي في الجزائر، يلي ذلك تشخيص لواقع هذا التنوع من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات التي تعكس مستواه ومدى تقدمه، وذلك كما يلي (بلعماء و بلبالي، 2024، صفحة 21):

3-1- محددات التنوع الاقتصادي في الجزائر:

- الحكم الرشيد والشفافية:

يعتبر ضعف الحوكمة وقلة الشفافية من أبرز العوائق التي تواجه مسار التنوع الاقتصادي في الجزائر، فقد صَنَّف البنك الدولي الجزائر ضمن المراتب الأخيرة في هذا المجال، حيث يشكّل انتشار الفساد الاقتصادي وغياب الشفافية الإدارية والمالية عائقًا جوهريًا أمام تحقيق تنوع اقتصادي فعال ومستدام.

-الانفتاح التجاري:

يعد الانفتاح التجاري من العوامل الداعمة لتنويع الاقتصاد، إذ يساهم في تعزيز التنافسية ونقل التكنولوجيا، مما يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتطوير القطاع الصناعي، ويشكل الانفتاح التجاري أيضًا قناة محتملة لانتقال الصدمات الخارجية، لا سيما في الدول النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وفي هذا السياق، اتجهت الجزائر مؤخرًا إلى تشديد القيود على الواردات بهدف التخفيف من حدة الصدمات التجارية، غير أن هذا التوجه قد يؤدي إلى ضغوط تضخمية داخلية تؤثر على الاستقرار الاقتصادي.

-تحسين بيئة الأعمال:

وفقًا لأحدث تقرير صادر عن البنك الدولي حول سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020، احتلت الجزائر المرتبة 157 عالميًا، ما يعكس وجود تحديات كبيرة في هذا المجال، وبناءً على ذلك، يتعين على الحكومة اتخاذ خطوات فعالة لتحسين بيئة الأعمال، من خلال وضع سياسات صناعية وتجارية ملائمة، والعمل على إزالة العراقيل البيروقراطية، لاسيما تلك التي تواجه الشركات الناشئة، وفي السياق ذاته، يُفترض بالقطاع الخاص أن يشارك بفاعلية في المبادرات الحكومية، وأن يولي اهتمامًا حقيقيًا بالإصلاحات الهادفة إلى تعزيز مناخ الاستثمار وتطوير الاقتصاد الوطني.

-الموارد البشرية:

تلعب الكفاءات البشرية دورًا محوريًا في دعم مسار التنويع الاقتصادي، إذا ما وجدت الدعم الحكومي المناسب، والذي يتمثل أساسًا في تعزيز جودة التعليم العالي، وتشجيع البحث والتطوير، لاسيما في القطاعات ذات الإمكانات العالية للنمو والتوسع.

3-2-تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر:

سيتم التطرق في هذا المطلب للعناصر التالية (بلعماء و بلبالي، 2024، صفحة 21) :

-الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2021:

شهدت مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر تراجعًا تدريجيًا، ففي عام 2006، بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع نحو 54%، وهي النسبة الأعلى المسجلة خلال الفترة الممتدة بين 2000 و 2018، غير أن هذه النسبة انخفضت إلى حوالي 21% بحلول عام 2018، ورغم أن هذا الانخفاض قد يُفسر على أنه مؤشر على بداية تنويع اقتصادي، إلا أن الواقع يشير إلى أن تراجع أسعار النفط عالميًا كان العامل الأساسي وراء تقلص مساهمة هذا القطاع، مما يُضعف دلالة هذا التراجع كمؤشر حقيقي على تنويع البنية الاقتصادية الوطنية.

وفي عام 2019، ساهمت الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي شهدتها البلاد في زيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي، ما انعكس سلبيًا على النشاط الاقتصادي العام، وقد أدى ذلك إلى تباطؤ في وتيرة الاستهلاك والاستثمار، مما تسبب في تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 2.4%، كما سجل الناتج المحلي لقطاع المحروقات انكماشًا بنسبة 4.9%، وفي محاولة لتحفيز الاستثمار، تم إصدار قانون جديد للمحروقات تضمن حوافز وشروطًا محسنة لجذب المستثمرين، بالتوازي مع رفع القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي في القطاعات غير الاستراتيجية.

وفي عام 2021، تراجعت مساهمة قطاع النفط (الصناعات الاستخراجية) في القيمة المضافة إلى حوالي 22.5%، في حين شهد قطاع الزراعة والغابات ارتفاعاً في مساهمته ليصل إلى 14.4%، ويُعزى هذا التغير جزئياً إلى الجهود التي بذلتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة بهدف تنويع اقتصادها، من خلال دعم وتشجيع الإنتاج الوطني خارج قطاع المحروقات.

-تنوع الصادرات في الجزائر: لمتابعة واقع مؤشر تنوع الصادرات في الجزائر وتطوراته، نعرض فيما يلي الجدول التالي الذي يتضمن البيانات ذات الصلة (بلعماء و بلبالي، 2024، صفحة 22):

جدول رقم 01: تنوع الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

السنة	2000	2004	2008	2012	2016	2020
قيمة المؤشر	0.83	0.82	0.76	0.72	0.81	0.84

المصدر: (بلعماء و بلبالي، 2024، صفحة 24)

يعكس تطور مؤشر تنوع الصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2000 إلى 2020 محدودية تنوع هذه الصادرات، إذ تراوحت قيمة المؤشر بين 0.7 و 0.8، ما يشير إلى درجة عالية من التركيز، ولعل هذه تدل على أن الاقتصاد الجزائري لا يزال من بين الاقتصادات الأكثر اعتماداً على عدد محدود من المنتجات التصديرية، ويعاني من ضعف في التنوع الاقتصادي.

-التوزيع القطاعي للقوى العاملة في الجزائر:

يعرض الجدول التالي توزيع اليد العاملة عبر مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال مقارنة بيانات سنتي 2010 و 2021، بهدف إبراز التغيرات التي طرأت على هيكل التشغيل خلال هذه الفترة.

جدول رقم 02: توزيع العمالة على بعض القطاعات من إجمالي العمالة (%) في الجزائر

2010			2021		
العمالة في قطاع الزراعة	العمالة في قطاع الصناعة	العمالة في قطاع الخدمات	العمالة في قطاع الزراعة	العمالة في قطاع الصناعة	العمالة في قطاع الخدمات
11.9	30.2	57.9	10.3	31.0	58.9

المصدر: (حسن ، 2023، صفحة 02)

يلاحظ أن قطاع الخدمات يمثل الوجهة الأساسية لاستقطاب اليد العاملة في الجزائر، ما يجعله القطاع الأكثر توظيفاً مقارنة ببقية القطاعات. وعلى الرغم من الأهمية الكبرى للقطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه لا يمتلك القدرة الكافية على استيعاب النمو المتزايد في القوى العاملة، ولا يمكن اعتباره مصدراً مستداماً لفرص العمل.

فالقطاع النفطي، عوضاً عن خلق فرص تشغيل واسعة، يدفع بالهيكل الاقتصادي نحو أنشطة صناعية كثيفة الاستخدام للطاقة مثل تكرير النفط، والصناعات البتروكيمياوية، والإسمنت، والحديد، والألمنيوم. ورغم أن هذه الصناعات تمثل أحد أوجه التنويع الاقتصادي، إلا أنها تتسم بطبيعتها الرأسمالية العالية، ما يجعلها تخلق عدداً محدوداً من الوظائف مقارنة بقطاعات أخرى.

ونتيجة لذلك، ظلّ أثر هذه الأنشطة ضعيفاً في تعزيز دور العنصر البشري ضمن جهود تنويع البنية الإنتاجية، مما يبرز تحدياً في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تعتمد على تنمية المهارات وخلق فرص عمل واسعة النطاق.

-مساهمة الإيرادات النفطية وغير النفطية في إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة: 2004-2021:

تشير البيانات إلى أن الإيرادات غير النفطية ساهمت بنسب محدودة في تكوين الإيرادات العامة خلال الفترة 2004-2014، حيث تراوحت حصتها بين 20% و 40%، بالمقارنة مع الإيرادات النفطية التي استحوذت على الحصة الأكبر، بنسبة تتراوح بين 60% و 80% خلال نفس الفترة، لتسيطر على هيكل الإيرادات العامة، ما جعلها المكون الرئيسي في هيكل الإيرادات العامة للدولة.

غير أن الفترة 2015-2016 شهدت تحولاً نسبياً، حيث ارتفعت مساهمة الإيرادات غير النفطية، بينما تراجعت مساهمة الإيرادات النفطية، وقد استمر هذا الاتجاه خلال الفترة 2017-2021، حيث واصلت الإيرادات غير النفطية ارتفاعها، في مقابل انخفاض مساهمة الإيرادات النفطية، مما يعكس توجه الجزائر نحو تنويع مصادر دخلها وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية.

ومع ذلك، يظل تأثير تقلبات أسعار النفط عالمياً عاملاً مؤثراً بشكل مباشر على حجم الإيرادات العامة، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز مصادر الدخل المستقرة وغير المرتبطة بأسواق الطاقة العالمية.

ثانياً - الإصلاحات الاقتصادية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي: ويمكن حصرها فيما يلي (حمزة صحراوي و العيفة، 2024):

1- إصلاحات الإدارة المالية العامة في الجزائر:

شرعت الجزائر في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات المهمة في مجال المالية العامة، كان أبرزها اعتماد إعداد قوانين المالية، اعتباراً من سنة 2023، استناداً إلى القانون العضوي رقم 15-18 (القانون العضوي رقم 15-18، 2018) المتعلق بقوانين المالية، ويهدف هذا القانون إلى ترسيخ مبدأ الانتقال من "ميزانية الوسائل" إلى "ميزانية الأهداف"، مما يعزز فعالية الإنفاق العام ويوجه الموارد نحو تحقيق نتائج محددة.

ومن بين أبرز التدابير المتبناة، إدخال آليات رقابة مسبقة على الإنفاق العمومي، من خلال إدراج مبادئ جديدة تقوم على تسهيل المصادقة على النفقات، مع الحفاظ على الرقابة الفعالة، بما يضمن مرونة وشفافية أكبر في تسيير المالية العامة.

كما تم إصدار القانون رقم 12-23 (القانون رقم 12-23، 2023) المتعلق بالصفقات العمومية، الذي يهدف إلى إرساء إطار قانوني يعزز الشفافية والنزاهة في إبرام الصفقات، إلى جانب تأسيس المجلس الوطني للصفقات العمومية، الذي يُعنى بضمان اختيار العروض ذات القيمة المضافة الأعلى لإنجاز المشاريع التنموية، في ظروف مالية واقتصادية أكثر كفاءة.

وقد ساهمت هذه الإصلاحات في تعزيز توجه الجزائر نحو تنويع مصادر إيراداتها، مما انعكس بشكل إيجابي على هيكل الإيرادات العامة، وأسهم في تقليص درجة الاعتماد على العائدات النفطية، ولو بشكل تدريجي.

كذلك من أبرز الإصلاحات المالية التي أقرتها الجزائر، صدور القانون رقم 07-23 (القانون رقم 07-23، 2023) المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، والذي يمثل خطوة نحو إدخال إطار محاسبي جديد مستند إلى المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالقطاع العام، مع تكيفها لتتلاءم مع الخصائص الاقتصادية والإدارية الجزائرية.

ويهدف هذا القانون إلى تحسين أداء الإدارة المالية للدولة من خلال تعزيز القدرة على التنبؤ عند إعداد وتنفيذ الميزانية، بالإضافة إلى تحديد واضح لمسؤوليات مختلف المتدخلين في دورة الإنفاق العام، كما يعزز هذا الإطار المحاسبي الجديد مبادئ الشفافية والمساءلة، من خلال تمكين الجهات المختصة من متابعة عملية تعبئة واستخدام الأموال العمومية بدقة أكبر. ومن شأن تطبيق هذه المعايير أن يوفر معلومات مالية عالية الجودة، تتيح تسييرًا أكثر كفاءة للديون والمستحقات، إلى جانب تحسين إدارة أموال الخزينة بشكل فعال ومستدام.

كما اتخذت الجزائر خطوة جوهرية في إطار إصلاح عميق لنظام تسيير المالية العمومية، يهدف بالأساس إلى تعزيز الانضباط الميزانياتي، وتحسين تخصيص الموارد العامة، والرفع من جودة وكفاءة الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين. ويأتي هذا الإصلاح ضمن رؤية أوسع لتحديث المنظومة المالية وتحقيق استدامة مالية واقتصادية يُعَدّ هذا التوجه جزءًا من مسعى لتغيير النموذج الاقتصادي الجزائري القائم، من خلال تقليص الاعتماد المفرط على عائدات النفط والغاز، والعمل على تنويع مصادر الدخل الوطني. كما يركز على تحديث البنية المالية وتحسين مناخ الاستثمار، بما يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة في القطاعات غير المرتبطة بالمحروقات، مما يعزز ديناميكية الاقتصاد الوطني ويدعم مسار التنمية المستدامة.

2- إعادة هيكلة القطاع النقدي والمالي

يُعد إصدار القانون رقم 23-09 (القانون النقدي والمصرفي، 2023) المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي خطوة جديدة ومهمة في مسار الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر، إذ يُمثل هذا القانون أداة فعالة لتعزيز كفاءة النظام المالي، من خلال تبني إجراءات فعالة تساهم في تسهيل وتسريع العمليات المالية، وهو ما يُعد عاملاً حيويًا للمستثمرين وأصحاب المؤسسات، لما يوفره من بيئة أكثر جاذبية واستقرارًا، تسهم بدورها في دعم تنويع الاقتصاد وتحقيق نموه المستدام.

3- صدور قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18

جاء قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 (القانون 22-18، 2022) بمجموعة من التدابير والإصلاحات الهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، من أبرزها إطلاق منصة المستثمر التي تتيح رقمنة عملية إيداع الملفات وتبسيط الإجراءات الإدارية، كما نصّ القانون على تسهيلات جديدة تتعلق بنقل الأنشطة من الخارج، ومنح حق الامتياز أو الانقاع، بالإضافة إلى إعادة هيكلة المؤسسات المعنية بالاستثمار، حيث تم تحويل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، كما أزال القانون القيود على الاستثمار الأجنبي، مما يعزز جاذبية السوق الجزائرية لرؤوس الأموال الدولية. ومن شأن هذه الإصلاحات أن تُسهم بشكل مباشر في تنويع مصادر الدخل الوطني، وبالتالي دفع عجلة تطوير الاقتصاد الوطني وتنويعه بما ينسجم مع التوجهات الاستراتيجية للبلاد.

4- الإصلاحات الجبائية والمزايا والحوافز الضريبية:

شرعت الجزائر، بدءًا من قانون المالية لسنة 2023 (قانون رقم 22-23، 2023)، في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الجبائية الهادفة إلى تعزيز النظام الضريبي وجعله أكثر كفاءة وشفافية، وشملت هذه الإصلاحات تقديم مزايا وحوافز ضريبية جديدة، إلى جانب تبسيط الإجراءات الجبائية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة.

كما تم التركيز على تعزيز استخدام الخدمات الرقمية في المعاملات الضريبية، ومعالجة النزاعات الجبائية ضمن آجال محددة، إضافة إلى مكافحة فعالة للتهرب الضريبي، وتعزيز فعالية أجهزة الرقابة الجبائية، وتحسين آليات تبادل المعلومات بين الهيئات المعنية.

وتسهم هذه الإجراءات مجتمعة في زيادة وتنويع مصادر الدخل العمومي، مما يُعد خطوة مهمة نحو تنويع الاقتصاد الوطني وتطويره بما يحقق الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي الشامل.

5-تبني الجزائر لاستراتيجيات ورؤى مستقبلية طويلة المدى:

في إطار سعيها نحو تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة، تبنت الجزائر استراتيجيات ورؤى مستقبلية بعيدة المدى تهدف إلى تقليص الاعتماد على قطاع المحروقات وزيادة مساهمة الأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تعزيز التنويع الاقتصادي، وتُعد "استراتيجية الجزائر 2030" أحد أبرز هذه التوجهات، حيث تهدف إلى رفع مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية بنسبة سنوية تقدر بـ 6.5% خلال الفترة الممتدة من 2025 إلى 2030 (حمزة صحراوي و العيفة، 2024)

وتسعى هذه الاستراتيجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الحيوية، منها: تنويع مصادر الدخل الوطني، تقليص عجز الموازنة العامة، تحقيق الاستدامة المالية، وإجراء إصلاحات هيكلية في المالية العمومية. كما تشمل هذه الإصلاحات تحسين عمليات التحصيل الضريبي، ترشيد الإنفاق العام، وتعزيز مناخ الاستثمار من خلال تحسين بيئة الأعمال وتوجيه المخصصات المالية نحو تطوير البنية التحتية، بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. من جهة أخرى، تستهدف الدولة زيادة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية إلى ما يقارب 10% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030، وهو ما يعكس التوجه نحو اقتصاد إنتاجي ومتنوع.

وفي هذا السياق، تم التأكيد على أن مشروع دعم تسيير المالية العمومية وتعبئة الموارد المحلية في الجزائر (PAGFAL) يسير في الاتجاه الصحيح، مع دعوة مختلف الأطراف المعنية إلى التعاون والارتقاء الجماعي لمواجهة التحديات وبناء جزائر أكثر ازدهارًا وتطورًا، خدمةً للأجيال القادمة.

ولقد أقدمت الحكومة الجزائرية على خطوة جوهرية تمثلت في إصلاح شامل وعميق لنظام تسيير المالية العمومية، في إطار سعيها لإرساء أسس مالية أكثر كفاءة واستدامة. ويهدف هذا الإصلاح بالأساس إلى تعزيز الانضباط الميزانياتي، وتحسين آليات تخصيص الموارد العمومية، إلى جانب رفع جودة وكفاءة الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين (حمزة صحراوي و العيفة، 2024)

ويمثل هذا التوجه جزءًا من رؤية أشمل لتحديث النموذج الاقتصادي الجزائري، من خلال تقليص التبعية لعائدات النفط والغاز، والعمل على تحقيق تنويع اقتصادي حقيقي عبر تحديث المنظومة المالية، وتهيئة مناخ أعمال جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في القطاعات غير المرتبطة بالمحروقات.

ثالثا: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية:

1. النتائج الرئيسية للبحث: من خلال التحليل السابق يمكن الخروج بالنقاط الأهم التالية التي تلخص أبرز ما تم التوصل له نتائج تخص حالة الجزائر:

- **استمرار هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني:** رغم تنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية منذ سنة 2018، إلا أن قطاع الصناعات الاستخراجية لا يزال يحتل موقعا مهيما في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت مساهمته نحو 22.5% سنة 2021، مما يعكس استمرار التبعية الكبيرة لعائدات النفط والغاز كمصدر أساسي للنمو والتمويل العمومي.
- **ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية:** أظهرت البيانات أن مساهمة قطاعات الزراعة، الصناعة التحويلية، والخدمات في الناتج المحلي والصادرات ما تزال محدودة، رغم بعض التحسن النسبي في قطاع الزراعة الذي ارتفعت مساهمته إلى حوالي 14.4% سنة 2021. وهو ما يدل على بطء التحول الهيكلي في الاقتصاد الوطني.
- **محدودية تنوع الصادرات الجزائرية:** يتضح من تطور مؤشر تنوع الصادرات خلال الفترة 2000-2020 أنه ظل يتراوح بين 0.7 و 0.8، ما يدل على درجة عالية من التركيز في بنية الصادرات، واستمرار اعتماد الجزائر على عدد محدود من المنتجات النفطية، وضعف القدرة التنافسية للمنتجات غير النفطية في الأسواق الدولية.
- **ضعف أثر الإصلاحات المالية على هيكل الإيرادات العامة:** رغم الإصلاحات الجبائية والمالية المعتمدة ضمن قوانين المالية الأخيرة، فإن الإيرادات غير النفطية لم تتجاوز في المتوسط 30% من إجمالي الإيرادات العامة، ما يعكس بطء وتيرة التحول نحو تنويع مصادر الدخل العمومي، واستمرار ارتباط المالية العامة بتقلبات أسعار النفط العالمية.
- **عدم قدرة القطاع النفطي على خلق فرص عمل كافية:** أظهرت البيانات أن قطاع الخدمات يستحوذ على أكثر من 58% من إجمالي اليد العاملة، في حين أن قطاع النفط لا يساهم إلا بنسبة ضعيفة في التشغيل، ما يدل على أن الاعتماد المفرط على قطاع طاووي كثيف رأس المال لا يحقق تنمية بشرية شاملة ولا يستوعب الزيادة المستمرة في القوى العاملة.
- **تحسن نسبي في بيئة الاستثمار والإصلاح المؤسسي:** ساهم صدور قانون الاستثمار الجديد (2022) والإصلاحات المتعلقة بالمالية العامة والمحاسبة العمومية في تحسين الإطار القانوني للاستثمار وتعزيز الشفافية، إلا أن الأثر الملموس لهذه الإجراءات على هيكل الإنتاج والتنوع الاقتصادي ما زال محدودا في الأجل القصير.
- **الحاجة إلى استدامة الإصلاحات على المدى الطويل:** تؤكد النتائج أن التحولات الاقتصادية المحققة لا تزال جزئية ومؤقتة، وأن تحقيق تنويع فعلي يتطلب استمرار الإصلاحات الهيكلية، وتفعيل دور القطاع الخاص، وتعزيز التكامل بين الإصلاحات المالية، الجبائية، والاستثمارية لتحقيق أثر تراكمي ومستدام.

2. مناقشة النتائج وتحليل الإشكالية: بالنظر إلى طبيعة النتائج التي تم الحصول عليها، يمكن تحليل ومناقشة ما تم الوقوف عليه بما يرتبط بالإشكالية المبحوثة على النحو التالي:

✓ **محدودية أثر الإصلاحات الاقتصادية والمالية على التنوع الاقتصادي الحقيقي:** تظهر نتائج الدراسة أن الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ سنة 2018، رغم شمولها لجوانب متعددة (مالية، مصرفية، استثمارية، وجبائية)، لم تحدث بعد الأثر الهيكلي المطلوب في تنوع بنية الاقتصاد الوطني. فالإصلاحات ظلت في معظمها ذات طابع مؤسساتي وتشريعي دون أن تترجم بوضوح إلى نتائج اقتصادية ملموسة، وهو ما يتجلى في استمرار الاعتماد المفرط على عائدات قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات العامة ولتمويل التنمية. ويفسر ذلك بضعف الترابط بين الإصلاحات المالية وسياسات التنمية القطاعية، إذ تركزت الجهود على ضبط التوازنات المالية الكلية أكثر من تحفيز النشاط الإنتاجي وتنوع القاعدة الصناعية والزراعية. وهذا يعني أن الإصلاحات نجحت في إرساء أسس الانضباط المالي، لكنها لم تصل بعد إلى مستوى "الإصلاح التتموي" القادر على تحفيز التغيير البنوي.

✓ **غياب التكامل بين الإصلاح المالي والتحول الإنتاجي كعامل معيق للتنوع:** تشير المؤشرات إلى أن الإصلاحات في مجال المالية العامة والمحاسبة العمومية حسّنت من الشفافية والرقابة على الإنفاق، لكنها لم تتجح في إعادة توجيه الموارد نحو القطاعات المنتجة القادرة على خلق القيمة المضافة. فغياب التنسيق بين وزارة المالية، ووزارة الصناعة، والقطاع البنكي، جعل الإصلاحات المالية معزولة عن الأهداف التتموية. ونتيجة لذلك، بقيت الموارد العمومية تُوجّه غالبًا إلى النفقات الجارية بدل الاستثمار المنتج، مما يحدّ من الأثر المضاعف لهذه الإصلاحات على النمو والتنوع الاقتصادي.

✓ **التنوع الاقتصادي في الجزائر ما زال كمياً أكثر منه كيفياً:** التحليل الكمي لمؤشرات الناتج والصادرات يكشف أن انخفاض حصة النفط في الناتج المحلي الإجمالي لا يعود بالضرورة إلى توسع حقيقي في القطاعات غير النفطية، بل في أغلب الأحيان إلى تراجع أسعار النفط عالمياً أو تقلص الإنتاج، وهو ما يعني أن التنوع الحالي هو ظاهرة مؤقتة مرتبطة بعوامل خارجية، لا بزيادة في القاعدة الإنتاجية الداخلية. وبالتالي، يمكن وصف التنوع الاقتصادي في الجزائر بأنه "تنوع سلبي" ناتج عن تراجع أداء قطاع معين، لا عن صعود قطاعات بديلة.

✓ **ضعف القاعدة الإنتاجية وغياب الابتكار يعوق التحول الهيكلي:** أظهرت النتائج أن معظم الأنشطة الاقتصادية غير النفطية ما تزال تعتمد على استيراد المواد الأولية والتكنولوجيات، ما يجعلها مرتبطة ضمناً بقطاع المحروقات. وهذا يُبرز أن الإصلاحات الاقتصادية لم تواكبها سياسات فعالة لتطوير رأس المال البشري، والبحث العلمي، والتصنيع المحلي، وهي مقومات أساسية لنجاح أي سياسة تنوع اقتصادي مستدام. فبدون رفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين التكنولوجيا، تبقى الإصلاحات المالية مجرد أدوات تنظيمية غير قادرة على خلق اقتصاد تنافسي.

✓ **الإصلاحات الاستثمارية حققت تحسناً مؤسساتياً دون نتائج اقتصادية سريعة:** رغم التحسن الملحوظ في الإطار القانوني للاستثمار من خلال القانون رقم 18-22، إلا أن الأثر الفعلي لهذه الإصلاحات ما زال محدوداً بسبب ضعف الثقة بين المستثمرين والمؤسسات المالية، واستمرار البيروقراطية، وتعقيد الإجراءات الإدارية. فالمناخ

الاستثماري لم يتحول بعد إلى محفز حقيقي للقطاع الخاص، مما يقلل من فرص توسيع قاعدة الإنتاج وتنويع مصادر الدخل.

✓ **الإشكالية المركزية: فجوة بين أهداف الإصلاحات ونتائجها الواقعية:** التحليل العام يظهر أن الجزائر تسعى بجد إلى الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج، غير أن الفجوة بين الأهداف الاستراتيجية للإصلاحات والنتائج الفعلية على أرض الواقع لا تزال واسعة. فالإصلاحات وضعت غالبا في سياق ضبط التوازنات المالية الكلية، أكثر من توجيهها نحو تحفيز التغيير الهيكلي في القاعدة الإنتاجية. وتبقى النتيجة الجوهرية أن مساهمة الإصلاحات في تحقيق التنويع الاقتصادي كانت محدودة كما وضعيفة نوعا، ما يستدعي إعادة توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية مثل الصناعة التحويلية، الفلاحة الحديثة، والاقتصاد المعرفي.

✓ **التحول نحو نموذج تنموي جديد ضرورة لا خيار:** تبرز مناقشة النتائج أن تجاوز التبعية للمحروقات يتطلب تبني نموذج تنموي جديد قائم على اللامركزية الإنتاجية، وتوسيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع إصلاحات موازية في التعليم والبحث والتكوين المهني. فالتنويع الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق بقرارات مالية فحسب، بل بمنظومة اقتصادية متكاملة تضمن التنسيق بين السياسات المالية، الإنتاجية، والتكنولوجية على المدى الطويل.

من خلال تحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها، يتضح أن الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي باشرتها الجزائر منذ سنة 2018 مثلت خطوة مهمة نحو تحديث الإطار المؤسسي والمالي للدولة، لكنها لم ترق بعد إلى مستوى إحداث التحول الهيكلي المنشود في بنية الاقتصاد الوطني. فالإصلاحات ركزت بدرجة أكبر على تحسين آليات التسيير، وتعزيز الشفافية والانضباط المالي، في حين ظل أثرها على القطاعات الإنتاجية محدودا، ولم تُحقق التناغم المطلوب بين السياسة المالية والإصلاحات الاستثمارية والقطاعية.

وبناءً على ذلك، فإن الإشكالية المطروحة — المتمثلة في مدى مساهمة الإصلاحات الاقتصادية والمالية في تحقيق التنويع الاقتصادي — يمكن الإجابة عنها بالقول إن هذه الإصلاحات ساهمت بشكل نسبي فقط في دعم بعض مؤشرات التنويع، لكنها لم تُحدث نقلة نوعية في هيكل الإنتاج أو في تنويع مصادر الدخل. وبالتالي، تبرز الحاجة إلى الانتقال من منطق “الإصلاحات المنفرقة” إلى إستراتيجية تنموية شاملة ومتكاملة، تركز على الربط بين السياسات المالية والإنتاجية والتكنولوجية، بما يضمن بناء قاعدة اقتصادية متنوعة قادرة على تحقيق النمو المستدام وتقليل التبعية لقطاع المحروقات.

خاتمة:

رغم امتداد مسار الإصلاحات الاقتصادية والمالية في الجزائر على مدى عقود، إلا أن الاقتصاد الوطني لا يزال يعاني من محدودية في الأداء، خاصة فيما يتعلق بمستوى التنويع الاقتصادي المحقق، فلا يزال الاعتماد قائما بشكل شبه كامل على قطاع الصناعات الاستخراجية كمصدر رئيسي للدخل، في ظل ضعف مساهمة القطاعات الأخرى.

فعلى مستوى المالية العامة، تظل الإيرادات النفطية تمثل المصدر الأساسي لتمويل الميزانية، مما يعكس هشاشة البنية المالية أمام تقلبات الأسواق العالمية، أما في مجال التجارة الخارجية السلعية، فإن الصادرات النفطية الخام تستحوذ

على النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات، وهو ما يشير إلى ارتفاع درجة التركيز في بنية الصادرات الجزائرية، ويؤكد استمرار التبعية لقطاع المحروقات، رغم كل الجهود المبذولة لتحقيق التنويع الاقتصادي.

ولقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري، رغم الجهود الإصلاحية الممتدة على مدى سنوات، لا يزال يعاني من ضعف في مستوى التنويع الاقتصادي واستمرار الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات كمصدر أساسي للدخل الوطني والصادرات، هذا الواقع يُبرز الحاجة الملحة إلى التحول نحو نموذج اقتصادي أكثر تنوعًا واستدامة.

وفي المجمل، فإن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في الجزائر يتطلب إرادة سياسية واضحة، وتنسيقًا مؤسسيًا فعالًا، ومشاركة فعالة للقطاع الخاص، من أجل بناء اقتصاد متنوع وقادر على خلق الثروة وفرص العمل للأجيال القادمة.

➤ **اختبار صحة فرضية الدراسة:** أظهرت نتائج التحليلين النظري والتطبيقي أن الفرضية التي مفادها أن "الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي باشرتها الجزائر منذ سنة 2018 ساهمت في تحقيق بعض التقدم في مسار التنويع الاقتصادي، لكنها لم تحدث تحولًا جذريًا في بنية الاقتصاد الوطني" قد تأكدت جزئيًا.

فمن جهة، أثبتت الإصلاحات المعتمدة — خاصة تلك المتعلقة بقوانين المالية، والصفقات العمومية، والمحاسبة العمومية، والاستثمار، والنظام النقدي والمصرفي — فعاليتها في تحسين الحوكمة المالية وتعزيز الشفافية والرقابة وتوسيع القاعدة القانونية والمؤسسية لتسيير الشأن الاقتصادي. كما ساهمت في رفع مساهمة الإيرادات غير النفطية وتحسين مؤشرات بيئة الأعمال، ما يُعد تقدمًا نسبيًا في مسار التنويع.

غير أن هذه الإصلاحات، من جهة أخرى، لم تُحدث التحول الهيكلي المطلوب في بنية الاقتصاد الوطني، إذ ما يزال النشاط الاقتصادي يتركز على قطاع المحروقات كمصدر أساسي للإيرادات العامة والصادرات، مع ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى. ويرجع ذلك إلى بطء تنفيذ الإصلاحات على المستوى التطبيقي، وغياب التنسيق الفعال بين السياسات المالية، الاستثمارية، والإنتاجية.

وبناء على ذلك، يمكن القول إن الإصلاحات الاقتصادية والمالية شكلت مرحلة تأسيسية ضرورية لتأهيل البيئة الاقتصادية في الجزائر، لكنها تحتاج إلى استمرارية وتكامل أكبر لتتحول من إصلاحات هيكليّة جزئية إلى قوة دافعة لتنويع اقتصادي حقيقي ومستدام.

➤ **التوصيات وآفاق البحث المستقبلية:** بناء على ما سبق، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- **تعزيز التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية:** ينبغي أن تتكامل الإصلاحات المالية والاقتصادية مع السياسات الصناعية والاستثمارية، لضمان توجيه الموارد العمومية نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، بدل التركيز فقط على تحقيق التوازنات المالية الكلية.
- **تبني استراتيجية وطنية شاملة للتنويع الاقتصادي:** ضرورة وضع استراتيجية طويلة المدى تُحدد بوضوح القطاعات ذات الأولوية (الصناعة التحويلية، الفلاحة الحديثة، الاقتصاد الرقمي، الطاقات المتجددة)، مع تحديد أهداف كمية ومؤشرات متابعة لتقييم مستوى التقدم المحقق في كل قطاع.

- **تعميق الإصلاحات المؤسسية والحوكمة الاقتصادية:** مواصلة تحديث منظومة المالية العمومية والمحاسبة الحكومية، مع تعزيز الشفافية والرقمنة في التسيير العمومي والجباي، بما يساهم في رفع كفاءة الإنفاق وتحسين تعبئة الموارد الداخلية.
- **تفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنوع:** يتطلب تحقيق التنوع الاقتصادي الفعلي إشراك القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو، من خلال تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتوفير بيئة أعمال مستقرة ومحفزة للاستثمار طويل الأجل.
- **تطوير رأس المال البشري والبحث والابتكار:** ينبغي توجيه جزء من الإصلاحات نحو تنمية الكفاءات البشرية وتحديث منظومة التعليم والتكوين المهني والبحث التطبيقي، بما يدعم التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة والتكنولوجيا.
- **تعزيز التمويل الموجه نحو القطاعات الإنتاجية:** من المهم إعادة توجيه السياسات النقدية والمصرفية لدعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع المبتكرة في القطاعات غير النفطية، بما يساهم في تنشيط النسيج الإنتاجي الوطني.
- **التركيز على دراسات كمية مقارنة مستقبلاً:** توصي الدراسة بضرورة إنجاز بحوث تطبيقية مستقبلية تقارن أثر الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بتجارب دول ريعية أخرى (مثل السعودية أو ماليزيا)، مع استخدام نماذج قياسية لقياس العلاقة بين الإصلاحات ومؤشرات التنوع الاقتصادي.

قائمة المراجع

- صولي .علي .(2023) .واقع وآليات تفعيل التنوع الاقتصادي في الجزائر .مجلة دراسات التنمية الاقتصادية.(01)06
- أحمد ضيف. و أحمد عزوز. (2018). واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 19(14).
- أسماء بللعماء. (2020). التنوع الاقتصادي وإرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04(العدد 02).
- الطاهر براكنية . عبد الرزاق خليل. (2023). آفاق التنوع الاقتصادي في الاقتصادات العربية في ضوء التحولات الاقتصادية العالمية . مجلة نوميروس الأكاديمية ، 04(01).
- القانون رقم 22- 18. (2022). يتعلق بالاستثمار. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.الجزائر .
- القانون العضوي القانون العضوي رقم 18-15. (2018). المتعلق بقوانين المالية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. الجزائر .
- القانون النقدي والمصرفي القانون النقدي والمصرفي . (27 جوان، 2023). المتضمن القانون النقدي والمصرفي. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. الجزائر .
- القانون رقم 23- 07. (2023). يتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. الجزائر .

- القانون رقم 12-23. (5 أوت 2023). الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. الجزائر.
- بللعماء أسماء، بلبالي عبد الحميد. (2024). تشخيص واقع التنوع الاقتصادي في الاقتصادات العربية المصدرة للنفط- إشارة حالة الجزائر. مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة. 03(01)
- جمال قاسم حسن. (2023). التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط: الواقع والتحديات. مجلة دراسات اقتصادية (118). حمزة صحراوي، محمد العيفة. (2024). دور الإصلاحات الاقتصادية والمالية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر. مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، 03(02).
- سليمة غدير أحمد، عائشة سلمى كيحلي. (2022). واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء تجارب الدول النفطية. مجلة الباحث، 02(01).
- عمد بركانو وآخرون. (14 ماي 2022). واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآليات تفعيله، ملتقى دولي حول: التنوع الاقتصادي وجدلية التنمية المستدامة في دول المغرب العربي واقع وآفاق وتحديات.
- قانون رقم 23-22. (24 ديسمبر 2023). يتضمن قانون المالية لسنة 2024. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. الجزائر.
- نجا كورتل. (2019). الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنوع الاقتصادي -دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة - 2011-2017. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية 6(52).